

آراء الخليل النحوية\* في ضوء (كتاب العين)

*Syntactical Opinions of Al-Khalil in the Sight of "Al-Ain Book"*

حمدي الجبالي

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بريد إلكتروني: arabdep@najah.edu

تاريخ التسليم: (٢٠٠٣/٤/١٥)، تاريخ القبول: (٢٠٠٣/١٢/٢)

ملخص

يسوقُ هذا البحثُ عدَّةَ إشاراتٍ دالَّةٍ على التَّنابُّنِ الواضحِ، والتَّعارضِ التَّامِ بينَ جُملةٍ من آراءِ صاحبِ كتابِ (العين)، وآراءِ الخليلِ بنِ أحمدَ، ممَّا يفسِّحُ المَجالَ إلى الدَّعوةِ، من جَدِيدٍ، إلى ضَرورةِ التَّنَبُّتِ من صِحَّةِ نسبةِ كتابِ (العين) إلى الخليلِ. وقد اعتمدَ الباحثُ لتحقيقِ هذا الغرضِ – بالإضافةِ إلى شُبهاتِ نَفَرٍ من العُلَماءِ، حامَتِ حَوْلَ نسبةِ كتابِ (العين)، ساقَها في مُقدِّمةِ البحثِ – على عَرَضِ مادَّةِ كتابِ (العين) على ما نُسِبَ إلى الخليلِ من آراءِ نحويَّةٍ في (الكتاب) لسيبويه، أو في غيرِهِ من الكُتُبِ النُحويَّةِ.

Abstract

This paper presents a number of significant signs of clear contrast and complete opposition between a set of opinions of the writer of "Kitaab Al-Ain" and those of Al-Khalil Ibn Ahmad. This opens up an opportunity to a new call for the verification of Al-Khalil's attribution of "Kitaab Al-Ain". So as to achieve this, the researcher relied on laying the material of "Kitaab Al-Ain" before the syntactical points of view attributed to Al-Khalil in "Al-Kitaab" for 'Sybawaih' or any other grammar books, in addition to some scholars' obscurities concerning the ownership of "Kitaab Al-Ain" presented in the introduction of this paper.

على الرَّغمِ من دُورِ عِ كتابِ (العين)، والتَّصاقِهِ بِالخَليلِ بنِ أَحْمَدَ نسبةً، واشتِهَارِ ذلكَ بينَ جَمهَرَةِ العُلَماءِ، في القَدِيمِ والحَدِيثِ، وكانَ مُحَقِّقًا (العين)؛ إبراهيمُ السَّامِرانيُّ، ومَهديُّ المَخزوميُّ آخِرَ مَنْ وثَّقَ هَذِهِ النِّسْبَةَ، ووَكَّدَها، إلاَّ أنَّ نَفَرًا من العُلَماءِ، كما هو مشهورٌ، شكَّكَ في هَذِهِ النِّسْبَةَ، أو طَعَنَ فيها، ونَفَى أنَّ يَكُونَ كِتابُ (العين) من تَصنيفِ الخَليلِ بنِ أَحْمَدَ.

\* ليس المقصود بالنحو هنا النحو بالمعنى الضيق، أي قسيم الصرف، وإنما المقصود هو النحو بالمعنى العام الذي يشمل الصرف والنحو معًا.

وكان من أوائل هؤلاء المشككين المنكرين إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)، فقد نقل عنه أبو الطيب اللغوي قوله: "كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلاً صالحاً، وكان الخليل عملاً من كتاب (العين) باب العين وحده، فأحب الليث أن تنفق سوق الخليل، فصنّف باقي الكتاب، وسمّى نفسه الخليل"<sup>(١)</sup>.

ومنهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، الذي ردّ كثرة الوهم، والغلط في كتاب (العين) إلى أن الخليل رسمه، ولم يحشه"<sup>(٢)</sup>.

وتابعه على ذلك أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) فذكر أن الخليل بن أحمد أبدع "بدائع لم يسبق إليها، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى بكتاب (العين)، فإنه هو الذي رتب أبوابه، وتوفى من قبل أن يحشوه"<sup>(٣)</sup>.

وظاهر قول السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) عن الخليل: "عمل أول كتاب (العين) صريح في أن الخليل لم يكمل الكتاب"<sup>(٤)</sup>.

ومنهم الأزهري (ت ٣٧٠) الذي قال مرديداً كلام ابن راهويه: "كان الليث رجلاً صالحاً عملاً كتاب (العين)، ونسبته للخليل لينفق كتابه باسمه، ويرغب فيه من حوله"<sup>(٥)</sup>.

وممن أنكره أيضاً أبو عليّ الفارسي (٣٧٧ هـ)<sup>(٦)</sup>، وابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، الذي خلص إلى أن كتاب (العين) فيه "من التخليط، والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه.. وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أوماً إلى عمل هذا الكتاب إيماءً، ولم يله بنفسه، ولا قرره، ولا حرره"<sup>(٧)</sup>.

(١) أبو الطيب اللغوي: "مراتب النحويين"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار تحفة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د ت)، ص ٥٨. وينظر: السيوطي: "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (١٩٧٩ م)، ٥٥٩/١.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٧. وقد ردّ المألقي الوهم والغلط في العين إلى الخليل نفسه. ينظر: المألقي: "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق أحمد الخراط، ط ٢، دار القلم، دمشق، (١٩٨٥ م)، ص ٤٦٥.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧.

(٤) السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (١٩٨٧ م)، ٧٦/١-٧٧.

(٥) ابن منظور: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (د ت)، ٢٧٣/٣، عبد، والسيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٧٧/١.

(٦) ابن جنّي: "الخصائص"، حققه محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، ٢٨٨/٣.

(٧) المصدر نفسه ٢٨٨/٣.

ومن هؤلاء أيضاً أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ)؛ صاحب (مختصر العين)، قال فيه: "إنه لا يصح أنه له، ولا يثبت عنه... ومن الدليل على كونه لغير الخليل أن جميع<sup>(١)</sup> ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين، وبخلاف مذهب البصريين، على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل، وسيبويه حامل علم الخليل"<sup>(٢)</sup>.

ومن هؤلاء كذلك أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) الذي كان يركد، إذا ما نقل عن كتاب (العين)، "وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل"<sup>(٣)</sup>.

ثم جاء السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ولخص ما سبق في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، في النوع الأول، في المسألة السادسة عشرة منه<sup>(٤)</sup>، وخلص إلى أن الخليل عمل أول كتاب (العين)، ولم يكمله<sup>(٥)</sup>؛ لذلك تراه أحياناً لا يصرح باسم مصنفه، بل يكتفي بالقول: "وذكر صاحب كتاب (العين)"<sup>(٦)</sup>.

ولا أريد أن أخوض في هذه المسألة، فما سبق إشارات دوال على الطعن في كتاب (العين)، وفي نسبته إلى الخليل، كما أن البحث في مجمله يسعى إلى هذه الغاية، محتكماً، إلى (العين) نفسه، متخذاً بعض ما جاء فيه من آراء، مقارناً ذلك بما حفل به (الكتاب) لسيبويه، من علم الخليل، لكونه أوضح الطرق إلى الخليل، مستعيناً، من حين إلى حين، بما تتأثر من آراء خليلية هنا وهناك.

وقد بُني هذا البحث من مسائل في العربية، مما نص عليه صاحب كتاب (العين)، ووجدت خلافة<sup>(٧)</sup>، أو ما يعارضه، في غير كتاب (العين)، منسوباً إلى الخليل، أو إلى البصريين بإجماع، لكون الخليل واحداً منهم، أضعها بين أيدي المحققين، وعلماء العربية، مؤملاً الإفادة منها، إلى جانب ما لديهم، رجاء الوصول إلى قول فصل، ورأي قاطع في أمر نسبة كتاب (العين)، للخليل، أو لغيره.

وهذا بيان للقضايا، والمسائل التي افترق صاحب كتاب (العين) فيها عن الخليل، أو عن البصريين.

(١) ليس بإطلاق، فهناك مسائل عديدة جاءت وفق مذهب البصريين. ينظر: خلاصة البحث.

(٢) حاجي خليفة: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٤م)، ٣٧٨/٢.

(٣) ابن فارس: "مقاييس اللغة"، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط ٢، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٦٩م)، ٣٤٦/١، ٣٥٣، ٤٣٧. وينظر: "الصاحي"، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د ت)، ص ٢٦.

(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٧٦/١.

(٥) المصدر نفسه ٧٧/١.

(٦) السيوطي: "مع الهوامع"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٩٢م)، ٢١٢/٢.

(٧) سبقت الإشارة إلى قول أبي بكر الأندلسي إن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين، وبخلاف مذهب البصريين على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل وسيبويه حامل علم الخليل.

١. لعلَّ أبرزَ القَضَائِيَا، وأَوْضَحَ الأدلَّةِ على هَذَا الافتِرَاقِ التَّعْلِيلُ الوَارِدُ في كِتَابِ (العَيْنِ)، في مَنَعِ صَرَفِ أَشْيَاءَ.

يرى صاحبُ كِتَابِ (العَيْنِ) أَنَّ الأَصْلَ صَرَفُ أَشْيَاءَ لكونِها على حَدِّ فَيءٍ وَأَفْيَاءٍ، أي على وزنِ أفعالٍ، ولكنَّ العربَ منعَتَها من الصرْفِ، والعلَّةُ عنده في منعِها تَنَمُّلُ في أَنَّ "أَصْلَ بِنَاءِ شَيْءٍ: شَيْءٌ، بِوزنِ فَيْعِلٍ، وَلَكِنَّهُمُ اجْتَمَعُوا قَاطِبَةً على التَّخْفِيفِ، كَمَا اجْتَمَعُوا على تَخْفِيفِ مَيْتٍ، .. فَلَمَّا كَانَ الشَّيْءُ مُخَفَّفًا، وهو اسمُ الأَدَمِيِّينَ، وَغَيْرِهِمُ من الخَلْقِ، جُمِعَ على فَعَلَاءَ، فَخَفَّفَ جَمَاعَتَهُ، كَمَا خَفَّفَ واحِدَتَهُ، وَلَمْ يَقُولُوا: أَشْيَاءَ، وَلَكِنْ: أَشْيَاءَ، والمَدَّةُ الأخرى زِيَادَةٌ، كَمَا زِيدَتْ في أَفْعَلَاءَ، فَذَهَبَ الصَّرْفُ لِذُخُولِ المَدَّةِ في آخِرِهَا، وهو مِثْلُ مَدَّةِ حَمْرَاءَ، وَأَسْعِدَاءَ، وَعَجَاسَاءَ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ اسمٍ آخِرُهُ مَدَّةٌ زَائِدَةٌ فَمَرَّجُهُ إلى التَّائِيثِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ في مَعْرِفَةٍ وَلَا<sup>(٢)</sup> نَكْرَةٍ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ يُورِدُ صَاحِبُ كِتَابِ (العَيْنِ) تَعْلِيلًا آخَرَ، مَنَسُوبًا إلى قَوْمٍ، من غَيْرِ أَنْ يُسَمِّيَهُمْ. قَالَ: "وَقَالَ قَوْمٌ فِي أَشْيَاءَ: إِنَّ العَرَبَ لَمَّا اخْتَلَفَتْ في جَمْعِ الشَّيْءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَشْيَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَشَاوَاتٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَشَاوَى، وَلَمَّا لَمْ يَجِئْ<sup>(٤)</sup> على طَرِيقَةٍ: فَيءٍ وَأَفْيَاءٍ، وَنَحْوِهِ، وَجَاءَ مُخْتَلَفًا، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَلَبَ عَن حَدِّهِ، وَتُرِكَ صَرَفُهُ"<sup>(٥)</sup>.

وَيُثَبِّتُ سَبِيوِيَهُ عَن الخَلِيلِ نَصًّا، تَجِدُ فِيهِ اخْتِلَافًا بَيِّنًا فِي أَصْلِ أَشْيَاءَ، وَوزنِهَا عَمَّا جَاءَ في كِتَابِ (العَيْنِ). قَالَ: "وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ أَشْيَاءَ مَقْلُوبَةٌ كَقَسِي"<sup>(٦)</sup>.

غَيْرَ أَنَّ مُحَقِّقِي كِتَابِ (العَيْنِ) تَدَخَّلَا في نَصِّهِ، وَأَقْحَمَا فِيهِ نَصًّا، أَتْبَتَاهُ من (التَّهْذِيبِ)<sup>(٧)</sup>، وهو يُشَابِهُ الرِّأْيَ الرِّأْيَ الَّذِي نَقَلَهُ سَبِيوِيَهُ عَن الخَلِيلِ، فِي أَصْلِ أَشْيَاءَ، وَوزنِهَا. والنَّصُّ هو: "وَقَالَ الخَلِيلُ: أَشْيَاءُ اسمٌ لِجَمْعِ، كَأَنَّ

(١) العجاساء: الإبل العظام المسان. ابن منظور: لسان العرب ١٣١/٦ عجم.

(٢) في المطبوع: ولا نكدة.

(٣) الخليل بن أحمد: "العين"، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط ٢، وزارة الثقافة والإعلام، دار ومكتبة الهلال، بغداد، (١٩٨٦م)، ٦/٢٩٥-٢٩٦ ش.ع.

(٤) في المطبوع: يجيء.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ٦/٢٩٦ ش.ع.

(٦) سبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٧م)، ٣/٥٦٤.

(٧) قال المحققان بعد أن أثبتا نص التهذيب: "يبدو أن رأي الخليل سقط من الأصول، فأثبتناه من التهذيب ١١/٤٤٠. وهو أشهر من أن (في المطبوع: من أين) يشك فيه.

أَصْلَهُ: فَعَلَاءُ شَبَاءً، فَاسْتَقَلَّتِ الْهَمْزَتَانِ، فَقَلْبَتِ الْهَمْزَةُ الْأُولَى إِلَى أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، فَجُعِلَتْ: لَعَاءً، كَمَا قَالُوا أَسْوَقَ قَالُوا: أَيْقُ، وَكَمَا قَالُوا فُؤُوسَ قَالُوا: قَيْسِي<sup>(١)</sup>.

ومما يثيرُ الغرابةَ أن يُثَبِتَ الخليلُ في كتاب (العين) رأيَ الآخرَينِ في أشياءَ، وألا يُثَبِتَ رأيَهُ، أو أن يسقطَ رأيَهُ منه، على الرغمِ من اشتِهَارِ رأيِ الخليلِ، وذُيُوعِهِ بَيْنَ العُلَمَاءِ<sup>(٢)</sup>.

٢. ومن هذه المسائلُ أن صاحبَ كتاب (العين) يرى أن العلةَ في تسكينِ ياءِ ما كانَ اسمينِ وجُعِلاَ اسماً واحداً نهايةُ صدرِهِ ياءً، هي تحركُ ما قبلَ الياءِ، إذ لو كانَ ما قبلُها ساكناً لَفُتِحَتْ. قال: "ومعدي كَرِب، مَنْ جَعَلَهُ مَفْعَلاً فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ مَخْرَجٌ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَمِيعاً، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا اسْمَيْنِ اسْماً، فَصَارَ الْإِعْرَابُ عَلَى الْيَاءِ، وَسَكَنُوا يَاءَ مَعْدِي لِتَحْرُكِ الدَّالِ، وَلَوْ كَانَتِ الدَّالُ سَاكِنَةً لَنَصَبُوا الْيَاءَ. وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمَيْنِ جُعِلاَ اسْماً واحداً"<sup>(٣)</sup>.

وناقشَ سيبويه المسألةَ نفسَها في (الكتاب)، وسألَ الخليلَ عن ذلك، فجاءَ تعليلُهُ مُفَارِقاً للتعليلَ الواردَ في كتاب (العين). ومُلَخَّصُهُ أن صدرَ هذا المركبِ مُعْتَلٌ بالياءِ، وأن الياءَ سَكَنَتْ إِمَّا تَشْبِيهاً بِالْأَلْفِ فِي حَالِ النَّصْبِ، وإِمَّا تَشْبِيهاً بِيَاءِ دَرْدِيسٍ<sup>(٤)</sup> الزائِدةَ حَشِوًا، وهذا كَلَامُ سيبويه: "وسألتُ الخليلَ عن الياءاتِ لِمَ لَمْ تَنْصَبْ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُضَافًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ مَعْدَ يَكْرِبِ، واحتملوا أَيْدِي سَبًا؟ فقال: شَبِّهُوا هَذِهِ الْيَاءاتِ بِالْأَلْفِ مِثْثِي حَيْثُ عَرَّوْهَا مِنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، فَكَمَا عَرَّوْا الْأَلْفَ مِنْهُمَا مِنَ النَّصْبِ أَيْضًا، فَقَالَتِ الشُّعْرَاءُ حَيْثُ اضْطُرُّوا، وَهُوَ رُؤْيَةٌ<sup>(٥)</sup>:"

سَوَى مَسَاحِيهِنْ تَقْطِيطِ الْحَقِّقِ

وَقَالَ بَعْضُ السَّعْدِيِّينَ:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَتَافِيهَا

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٢٩٦/٦-٢٩٧/٦ شيء.

(٢) الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق عبد الخليل عبده شلبي، ط ١، دار الحديث، القاهرة (١٩٩٤م)، ٢١٢/٢، وأبو جعفر النحاس: "إعراب القرآن"، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٩٧هـ)، ٤٢/٢، والعكبري: "إملاء ما من به الرحمن"، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (١٣٨٩هـ-)، ٢٢٧/١، وأبو البركات الأنباري: "البيان في إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٠م)، ٣٠٦/١، وأبو حيان: "البحر المحيظ"، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د ت)، ٢٨/٤.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٢١٧/٢ عدو.

(٤) الدرديس: الداهية، والشيخ الهَم، والعجوز، واسم خرزة. ابن منظور: لسان العرب ٨١/٦ درديس.

(٥) ديوانه ص ١٠٦.

وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ هَذِهِ الْبَاءَاتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِذَا؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الشَّيْبَيْنِ هَهُنَا اسْمًا وَاحِدًا، فَتَكُونُ الْبَاءُ غَيْرَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ، فَيُسْكَنُونَهَا، وَيُشَبِّهُونَهَا بِنَاءِ زَائِدَةٍ سَاكِنَةٍ، نَحْوَ بَاءِ دَرْدَيْسٍ وَمَقَاتِيحٍ، وَلَمْ يُحْرَكُوا كَتَحْرِيكِ الرَّاءِ فِي شَعْرِ لَاعْتِلَالِهَا، كَمَا لَمْ تُحْرَكْ قَبْلَ الْإِضَافَةِ، وَحُرِّكَتْ نَظَائِرُهَا مِنْ غَيْرِ الْبَاءَاتِ؛ لِأَنَّ لِلْبَاءِ وَالْوَاوِ خَالَأً، سَتْرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَالْمَوْهُمَا الْإِسْكَانَ فِي الْإِضَافَةِ هَهُنَا إِذْ قَدْ تَسَكَّنَ فِيهَا لَا يَكُونُ وَمَا بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فِي الشَّعْرِ<sup>(١)</sup>.

٣. وَتَكَادُ مَسْأَلَةٌ نَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ "أَوْ"، وَ"حَتَّى" تَكُونُ مِنْ أَبْرَزِ الْمَسَائِلِ، الَّتِي تَتَضَيَّحُ الْمُقَارَقَةُ فِيهَا بَيْنَ رَأْيِ صَاحِبِ كِتَابِ (العين)، وَرَأْيِ الْخَلِيلِ. فَقَدْ ذَهَبَ صَاحِبُ كِتَابِ (العين) إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ يَنْتَصِبُ بِـ "أَوْ" وَ"حَتَّى" أَنْفُسَهُمَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ "أَنْ". قَالَ: "وَتَكُونُ "أَوْ" بِمَعْنَى "حَتَّى"، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ<sup>(٢)</sup>:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنَاكَ إِيْمَا نَحَاوِلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعْمَ نَرَا

أَي: حَتَّى. وَقَالَ: يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ:

حَتَّى يُصَادِفَ مَا لَا أَوْ يُقَالَ فَتَى لَاقَى الَّتِي تَشَعْبُ الْفَيْتَانَ فَانْشَعَبَا

فَيَنْصَبُونَ بِـ "أَوْ" كَمَا يَنْصَبُونَ بِـ "حَتَّى"<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا رَأْيُ الْخَلِيلِ، كَمَا يَنْقُلُهُ عَنْهُ سَبْيُوِيَه، فَبَعِيدٌ عَنِ رَأْيِ صَاحِبِ كِتَابِ (العين). فَقَدْ ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ بَعْدَ "أَوْ" وَ"حَتَّى" يَنْتَصِبُ بِـ "أَنْ" مُضْمَرَةً. قَالَ سَبْيُوِيَه فِي بَابِ أَوْ: "اعْلَمْ أَنَّ مَا انْتَصَبَ بَعْدَ "أَوْ" فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ "أَنْ"، كَمَا انْتَصَبَ فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى إِضْمَارِهَا. .. وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ — عَزَّ وَجَلَّ — {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ}<sup>(٤)</sup>، فَزَعَمَ أَنَّ النَّصْبَ مَحْمُولٌ عَلَى "أَنْ" سِوَى هَذِهِ الَّتِي قَبِلَهَا. وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى "أَنْ" هَذِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْكَلامِ وَجْهٌ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا قَالَ: {إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ} كَانَ فِي مَعْنَى {إِلَّا أَنْ يُوحِيَ، وَكَانَ أَوْ يُرْسِلُ فِعْلًا لَا يَجْرِي عَلَى {إِلَّا، فَأَجْرِي عَلَى أَنْ هَذِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: {إِلَّا أَنْ يُوحِيَ أَوْ يُرْسِلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: {إِلَّا وَحِيًّا} وَإِلَّا أَنْ يُرْسِلُ كَانَ حَسَنًا، وَكَانَ أَنْ يُرْسِلُ بِمَنْزِلَةِ الْإِرْسَالِ، فَحَمَلُوهُ عَلَى أَنْ، إِذْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقُولُوا: أَوْ {إِلَّا يُرْسِلُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: {إِلَّا وَحِيًّا أَوْ أَنْ يُرْسِلُ}<sup>(٥)</sup>.

(١) سبْيُوِيَه: الكتاب ٣/٣٠٧-٣٠٥. وينظر: الرضي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ)، ٨٥/٢.

(٢) ديوانه ص ٦٦.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٤٣٨-٤٣٩ أو.

(٤) سورة الشورى الآية ٥١.

(٥) سبْيُوِيَه: الكتاب ٣/٤٦-٤٩.

وَقَالَ سِيَبِيويه فِي بَابِ حَتَّى: ". .. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخَلْتُهَا، فَالْناصِبُ لِلْفِعْلِ مَهْنًا هُوَ الْجَارُ لِلِاسْمِ إِذَا كَانَ غَايَةً، فَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ غَايَةً نَصَبٌ، وَالاسْمُ إِذَا كَانَ غَايَةً جَرٌّ. وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ"<sup>(١)</sup>. وَيُوكِّدُ ذَلِكَ نَقْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ إِجْمَاعَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ حَتَّى مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ "أَنْ"<sup>(٢)</sup>.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ كِتَابِ (العين) يَتَّقَى مَعَ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ "أَوْ"<sup>(٣)</sup>، وَ "حَتَّى"<sup>(٤)</sup> حَرْفَانِ يَنْصِيَانِ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ أَصْلًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ "أَنْ".

٤. وَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِي النَّظَرِ إِلَيْهَا مَسْأَلَةُ عَمَلِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا

فَظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ كِتَابِ (العين) أَنَّ عَمَلَ إِنْ وَأَنْ يَتَّقَصِرُ عَلَى نَصْبِ أَسْمَائِهَا فَقَط. قَالَ: "وَإِنْ وَأَنْ ثَقِيلَةٌ، مَكْسُورَةٌ الْأَلْفِ وَمَقْتُوحَةٌ الْأَلْفِ، وَهِيَ تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأً لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَتْ مُسْتَأْنَفَةً بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ تَمَّ وَمَضَى، فَاتَّيَتْ بِهَا لِأَمْرِ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا كَسَرَتْ الْأَلْفَ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ تَنْصِبُ أَلْفَهَا"<sup>(٥)</sup>. وَلَوْ أَنَّهَا تَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي أَخْبَارِهَا لَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

(١) سيبويه: الكتاب ١٧/٣. ويوضح سيبويه هذا الكلام في موضع آخر بقوله: "هذا باب الحروف التي تضر فيها أن وذلك اللام التي في قولك: جئت لتفعل، وحتي، وذلك قولك: حتى تفعل ذلك، وإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمره، ولو لم تضرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتي إنما يعملان في الأسماء، فيجران، وليسا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال". ينظر سيبويه: الكتاب ٦-٥/٣.

(٢) أبو البركات الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، دار الفكر، بيروت، (د ت)، مسألة رقم ٨٣، ص ٥٩٨، والرضي: شرح الكافية، ٢/٢٤٠، وابن يعيش: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (د ت)، ١٩/٧، والزبيدي: "اتنلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٧م)، ص ١٥٣-١٥٤.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ٢١٣، والبطلوسي: "إصلاح الخلل الواقع في الجمل"، تحقيق حمزة الشرقي، ط ١، دار المريخ، الرياض، (١٩٧٩م)، ص ٤٩.

(٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٣، ص ٥٩٧، وابن يعيش: شرح المفصل، ١٩/٧، وأبو حيان: "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م)، ص ٤٣٨، والكنغراوي: "الموفي في النحو الكوفي"، شرح محمد مجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (١٣٧١هـ-)، ص ١١٦. وينظر: الفراء: "معاني القرآن"، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٠م)، ١٣٢/١-١٣٣، وأبو بكر الأنباري: "شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، (١٩٨٠م)، ص ٣٧٣.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٣٩٦ أن.

وَيَتَعَارَضُ مَا نَقَلَهُ سِبْيَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ مَعَ ظَاهِرٍ مَا أوردَهُ صَاحِبُ الْعَيْنِ. فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ صَرَاحَةً أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَيْنِ؛ الرَّقْعَ وَالنَّصْبَ. قَالَ: "وزعم الخليل أنها عملت عمليتين: الرقع والنصب، كما عملت كان الرقع والنصب حين قلت: كان أخاك زيداً"<sup>(١)</sup>.

ومذهب صاحب كتاب (العين) يتفق مع مذهب الكوفيين الذين يرون أن إن وأخواتها تعمل النصب في أسمائهن، ولا عمل لهن في أخبارهن، وإنما هن بواق على رفعها<sup>(٢)</sup>.

٥. ومن هذه المسائل أن صاحب كتاب (العين) ذهب إلى أن (حيث) أداة عاملة، ترفع الاسم بعدها. قال: "للعرب في حيث لغتان، واللغة العالية: حيث، الثاء مضمومة، وهو أداة للرفع، يرفع الاسم بعده، ولغة أخرى: حوث"<sup>(٣)</sup>.

وهذا المذهب يوافق مذهب الكوفيين في إعمال هذه الأداة الرفع فيما بعدها، ويُعارض مذهب البصريين، ومنهم الخليل، في عدم إعمالها. جاء في (تذكرة النحاة): "هل، وب، ولولا، .. وحيث، وإذ، وإذا، هذه الخروف والظروف كلها ترفع الأسماء، والأخبار عند الكوفيين، وعند أهل البصرة لا عمل لها البتة، وإنما يقع بعدها مبتدأ وخبر، وهو الأصح"<sup>(٤)</sup>.

٦. ومن هذه المسائل، أيضاً، أن صاحب كتاب (العين) ذهب إلى أن (من) تقع زائدة في الإيجاب. قال: "وأما قول الله — جل وعز — : ﴿يُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup>، ففيه قولان: أحدهما: ويُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ أَمْثَالِ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ، والثاني: ويُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا بَرَدٌ، و(من) صلة<sup>(٦)</sup>، أي زائدة.

(١) سيبويه: الكتاب ١٣١/٢.

(٢) ابن السراج: "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، بيروت، (١٩٨٥م)، ٢٣٠/١، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٢، ص ١٧٦، والعكبري: "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق ودراسة عبد الرحمن العيسين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٦م)، مسألة رقم ١١، ص ٣٣، وابن الحاجب: "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق وتقديم موسي بناني العللي، مطبعة العاني، بغداد، (١٤٠٠هـ)، ٢٠٨/١، وابن هشام: "شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"، دراسة وتحقيق هادي نمر، مطبعة الجامعة، بغداد، (١٩٧٧م)، ١٤/٢، والسيوطي: همع الهوامع ١٥٥/٢.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٢٨٥/٣ حوث.

(٤) أبو حيان: تذكرة النحاة، ص ٣١٨. وينظر: ص ٦٤٤، وارتشاف الضرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج ١، ط ١، مطبعة النسر الذهبي، ج ٢، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، (١٩٨٧م)، ٢١/٢، والبحر المحيط ١٥٥/١.

(٥) سورة النور الآية ٤٣. وفي (العين) ضبطت: وينزل، بتخفيف الزاي. والصواب ما أثبتنا.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٢٨/٨ برد.

ولعلَّ في نقلِ النَّحْوِيِّينَ عنِ البَصْرِيِّينَ<sup>(١)</sup> سوى الأَخْفَشِ<sup>(٢)</sup> مَنَعَ زِيَادَتِهَا فِي الْوَاجِبِ تَأْكِيدًا عَلَى أَنَّ رَأْيَ الْخَلِيلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَنَّهُ مَنَعَ زِيَادَتِهَا فِي الْوَاجِبِ.

وَمَذْهَبُ صَاحِبِ كِتَابِ (العين) يَتَّفِقُ مَعَ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى جَوَازِ زِيَادَتِهَا فِي الْوَاجِبِ<sup>(٣)</sup>.

٧. ومن هذه المسائل أن صاحب كتاب (العين) ذكر أن " إذ لِمَا مَضَى، وَقَدْ يَكُونُ لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَإِذَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ"<sup>(٤)</sup>. عَيْرَ أَنَّ ظَاهِرَ نَقْلِ سَبْيُوِيَهٍ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ إِذْ لِمَا مَضَى فَقَطُّ، وَإِذَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ. قَالَ: "وَسَأَلْتُهُ عَنِ إِذَا، مَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُجَازُوا بِهَا؟ فَقَالَ: الْفِعْلُ فِي إِذَا بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِذْ، إِذَا قُلْتَ: أَتَذَكُرُ إِذْ تَقُولُ، فَإِذَا فِيمَا تَسْتَقْبَلُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فِيمَا مَضَى"<sup>(٥)</sup>.

وَمَا أَثْبَتَهُ صَاحِبُ كِتَابِ (العين) مِنْ أَنَّ إِذْ تَأْتِي لِمَا يُسْتَقْبَلُ، جَعَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَجْهًا مِنْ أَوْجُهِهِ إِذْ، وَذَكَرَ أَنَّ "الْجُمْهُورَ لَا يُثْبِتُونَ هَذَا الْقِسْمَ"<sup>(٦)</sup>.

٨. ومن هذه المسائل أيضًا أن صاحب كتاب (العين) ذهب إلى أن نحو: ذُو، وَفُو، وَأَخُو، وَحَمُو، وَامْرُؤُ، وَابْنُ، يَكُونُ إِعْرَابُهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، قَالَ: "وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْءٌ يَكُونُ إِعْرَابُهُ عَلَى حَرْفَيْنِ غَيْرُ سَبْعِ<sup>(٧)</sup> سَبْعِ<sup>(٧)</sup> كَلِمَاتٍ، وَهُنَّ: ذُو، وَفُو، وَأَخُو، وَحَمُو، وَامْرُؤُ"<sup>(٨)</sup>، وَابْنُ"<sup>(٩)</sup>. وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانَيْنِ.

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤/٢، وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، (٤٠٠هـ)، ٤٨٤/١-٤٨٥، وأبو حيان: البحر المحيط ٧٩/٦، والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٩١، والسيوطي: همع الهوامع، ٢١٥/٤، والمرادي: "الحنن الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط ٢، منشورات دار الآفاق الجديدة (د ت)، ص ٣١٨.

(٢) الأَخْفَش: "معاني القرآن"، تحقيق فائز فارس، ط ٢، (١٩٨٢م)، ص ٩٨-٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ط ٣، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧ م، ٤٢٤/١، ٥٦/٢، ٧٣/٦، والرضي: شرح الكافية، ٢٣٨/١، ٥٥/٢، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، والبغدادي: "حاشية على شرح بانت سعاد"، تحقيق نظيف محمد خواجه، فرانتس شتاينر بفسبادن، (١٩٨٠م)، ص ٤٥٨. بل إن أبا حيان ذكر أن أحدا من البصريين والكوفيين لا يميز زيادة من في الواجب إلا الأَخْفَش ينظر: البحر المحيط ٩٨/١، ١٠٥. وأشير إلى أن هناك اضطرابا في نقل مذهب الكوفيين في هذه المسألة ينظر: حمدي الجبالي: "الخلاف النحوي الكوفي"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، (١٩٩٥م)، ص ٤٨٨ وما بعدها.

(٤) الخليل بن أحمد: العين ٢٠٤/٨، إذا، إذا.

(٥) سبويه: الكتاب ٦٠/٣.

(٦) ابن هشام: "معني اللبيب عن كتب الأعراب"، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣، دار الفكر، بيروت، (١٩٧٢م)، ص ١١٣.

(٧) لم يذكر إلا ستا، والظاهر أن السابعة هي أبو.

(٨) رُسمت في المطبوع وامرء، والصواب ما أثبت.

وما ذهب إليه صاحب كتاب (العين) يوافق المشهور من مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup> أن نحو هذه الأسماء مُعَرَّبٌ من مكانين، ويُعَارِضُ مذهب جمهور البصريين أن نحو هذه الأسماء مُعَرَّبٌ من مكان واحد<sup>(٢)</sup>.

٩. ومنها أيضاً توجيهُ قول امرئ القيس

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ<sup>(٣)</sup>

فقد عرَضَ صاحبُ كتاب (العين) ما في هذا البيت من العَرَبِيَّةِ، فَذَكَرَ رَآبِيْنَ، ظَاهِرُهُمَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا لَهُ. أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَرَادَ (خَطَاتَانِ)، فَحَذَفَ النَّوْنَ لِلتَّخْفِيفِ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ أَرَادَ خَطَاتَا، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ النَّاءُ أَعَادَ الْأَلْفَ مِنْ أَجْلِ الْحَرَكَةِ وَالْفَتْحَةِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ تُتْرَكَ. وَهَذَا كَلَامُهُ: " .. قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: كُفْ نُونُ خَطَاتَا، كَمَا قَالُوا فِي الرَّفْعِ: اللَّذَانِ، وَهُمْ يُرِيدُونَ اللَّذَانِ. وَعَلَى هَذَا الْكَيْفَ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ: {المَقِيمِي الصَّلَاةُ}<sup>(٤)</sup>، فَتَنَصَّبَ الصَّلَاةَ. وَيُقَالُ: بَلْ أُخْرِجَتْ عَلَى أَصْلِ التَّصْرِيفِ، كَمَا تَقُولُ لِلذَّكَرِ: خَطَا، وَقَالُوا لِلْمَرَاتَيْنِ: خَطَاتَا؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ يُقَالُ لَهَا: خَطَّتْ، وَغَزَّتْ، فَتُسْقِطُ الْأَلْفَ النَّاءُ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ النَّاءُ فِي قَوْلِكَ: {خَطَاتَا وَغَزَّتَا، كَانَ فِي الْقِيَاسِ أَنْ تُتْرَكَ الْأَلْفُ مَكَانَهَا خَطَّتَا وَغَزَّتَا، وَلَكِنَّهُمْ بَنَوْا التَّنْتِيَةَ<sup>(٥)</sup> عَلَى عَقِبِ فِعْلِ الْوَاحِدِ، فَالزَّمُوا طَرَحَ الْأَلْفِ<sup>(٦)</sup>."

وَنَقَلَ جَمَاعَةُ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ عَنِ الْفَرَاءِ<sup>(٧)</sup>، وَالثَّانِي عَنِ الْكِسَائِيِّ<sup>(٨)</sup>. وَلَوْ كَانَ الرَّأْيَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا لِلخَلِيلِ لَمَا أَغْفَلَ ذَلِكَ النَّحَاةُ، وَلَمَا سَكَتَ سَبِيْبِيهِ عَنْهُ<sup>(٩)</sup>.

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٢٠٧/٨ ذو.

(٢) للكوفيين مذهبان آخران في إعراب هذه الأسماء. ينظر: حمدي الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص ١٠٨.

(٣) أبو الركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢، ص ١٧، والسيوطي: همع الهوامع ١١٢٣ وما بعدها، والرضي: شرح الكافية ٢٧/١، والمحاشي: "شرح عيون الإعراب"، تحقيق حنا جميل حداد، ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، (١٩٨٥م)، ص ٥٧.

(٤) ديوانه ص ١٦٤.

(٥) سورة الحج الآية ٣٥.

(٦) وما بين { } ورد هكذا في المطبوع. ولعل الصواب: خططنا وغزتنا، كان القياس أن تترك الألف مكانها خطاتا وغزاتا. كما ورد (بندا التنئية) بدلا من بنوا التنئية.

(٧) الخليل بن أحمد: العين، ٢٩٧/٤ خطو، خطي.

(٨) الفارقي: "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب"، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، ط ٣، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٠م)، ص ٣٣٨، والبطلبوسي: "الحلل في شرح أبيات الجمل"، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، ط ١، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٧٩م)، ص ٢٨٥، وابن منظور: لسان العرب، ٢٣٣/١٤ خطا، والبغدادي: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ت)، ٣/٣٥٦.

(٩) ابن منظور: لسان العرب: ٢٣٣/١٤ خطا، وإميل بديع يعقوب: "المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية"، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م)، ١/٣٠٠.

(١٠) ينظر: الزجاجي: "محاسن العلماء"، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، (١٩٨٣م)، ص ٨٦.

١٠. ومن هذه المسائل ما ذهب إليه صاحب كتاب (العين) من أن إتيانك مكوّنة من الكاف، وهي الضمير، ومن (إيا)، وهي عماد للكاف، وكان يذهب إلى أن (إيا) لا تكون مع الضمائر؛ الكاف والهاء، والياء في موضع الجر. قال معلقاً على قوله تعالى: {أَيَّامًا تَدْعُوا} (١): "ما صلة أياء، يجعل مكان اسم منصوب، كقولك: ضربتُك، فالكاف اسم المضروب، فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره قلت: إتيانك ضربتُ، فتكون إيا عماداً للكاف، لأنها لا تفرد من الفعل، ولا تكون إيا مع كاف، ولا هاء، ولا ياء في موضع الرفع والجر..". (٢)

غير أن ما جاء في (الكتاب) نقلاً عن الخليل، يفارق بجلاء، ما جاء في كتاب (العين). فقد نقل سيبويه عن الخليل أن إيا اسم أضيف إلى الكاف، لظهور الإضافة في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشواب. وهذا هو النقل: "وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إتيانك نفسك لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشواب" (٣).

وعرض عدد من النحويين هذه المسألة وشرحوها، وذكروا خلاف العلماء فيها. وكلهم، فيما أعلم، ذكر أن مذهب الخليل هو أن إيا اسم مضمّر، أضيف إلى الكاف، وأن مذهب بعض النحويين أن الكاف هي الضمير، وأن إيا عماد لها (٤)، وهو منسوب للكوفيين (٥).

١١. ومن هذه المسائل أننا نجد افتراقاً بين ما نقله سيبويه عن الخليل، وما جاء في كتاب (العين)، في أصل قولهم: إيا لا، وفي بيان المحذوف منها. فأصل العبارة في كتاب (العين) "إيما هو: إن لا تفعل ذلك فافعل

(١) سورة الإسراء الآية ١١٠.

(٢) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٤٤٠-٤٤١ أي.

(٣) سيبويه: الكتاب، ٢٧٩/١.

(٤) ابن جني: "سر صناعة الإعراب"، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط ١، مطبعة الباي الخليلي بمصر، (١٩٥٤م)، ٣١١/١، والعكبري: إملاء ما من به الرحمن، ٦/١، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم ٩٨، ص ٦٩٥. والرضي: شرح الكافية ١٢/٢، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، والسيوطي: همع الهوامع، ٢١٢/١، والمرادي: الجني السداني، ص ٥٣٦، والإسفراييني: "فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، (١٩٨١م)، ص ١٦٣.

(٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم ٩٨ ص ٦٩٥، والسلسيلي: "شفاء العليل في إيضاح التسهيل" دراسة وتحقيق الشريف عبد الله البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، "١٩٨٦م"، ١٩٠/١. وأشير إلى أن هناك اضطراباً في نقل مذهب الكوفيين في أصل إتيانك وفروعها. ينظر: حمدي الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي، ص ٤٩٧.

ذَا، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا جَمَعُوا هُوَ لَاءِ الْأَحْرُفِ فَصِيرْنَ فِي مُجْرَى اللَّفْظِ مُثْقَلَةً، فَصَارَ لَا فِي آخِرِهَا كَأَنَّهُ عَجَزُ كَلِمَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، فِي كَلَامٍ طَلَبْتَ فِيهِ شَيْئًا، فَرَدَّ عَلَيْكَ أَمْرُكَ، فَقُلْتَ: إِمَّا لَا فَاَفْعَلُ ذَا<sup>(١)</sup>.

وَأَصْلُهَا فِي (الْكِتَابِ) كَمَا "رَعَمَ الْخَلِيلُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُمْ أَرَادُوا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فَاَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا إِمَّا لَا، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهُ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ"<sup>(٢)</sup>.

فَالْمَحذُوفُ مِنْهَا إِذْنٌ، بِحَسَبِ كِتَابِ (الْعَيْنِ)، بَعْضُ جُمْلَةٍ، دَلَّتْ عَلَيْهِ لَا، وَ مَا صِلَةٌ، وَبِحَسَبِ (الْكِتَابِ) بَعْضُ جُمْلَةٍ، وَ الْفِعْلُ "كَانَ" الْمَعْوَضُ مِنْهُ مَا<sup>(٣)</sup>.

وَيَنْصَافُ إِلَى مَا سَبَقَ اخْتِلَافُ التَّعْلِيلِ فِي (الْكِتَابِ) عَنْهُ فِي كِتَابِ (الْعَيْنِ). فَالْعِلَّةُ فِي (الْكِتَابِ) أَنَّ الْحَذْفَ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَفِي كِتَابِ (الْعَيْنِ) أَنَّ الْحَذْفَ وَقَعَ لِثِقَلِ اللَّفْظِ، فَصَارَ لَا فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ عَجَزَ الصِّيغَةِ وَنَهَائِيَّتِهَا، دَالًّا عَلَى الْمَحذُوفِ مِنْهَا، وَمُعْنِيًّا عَنْهُ.

١٢. وَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِ (الْعَيْنِ) أوردَ فِي أَصْلِ حَبْدًا قَوْلَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: أَنَّ أَصْلَهَا "حَرْفَانِ حَبَّ ذَا، فَإِذَا وَصَلَتْ رَفَعَتْ بِهِمَا، تَقُولُ: حَبْدًا زَيْدًا"<sup>(٤)</sup>. وَيُنْقَلُ صَاحِبُ كِتَابِ (الْعَيْنِ) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ (الْعَيْنِ) هَذَا الرَّأْيَ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ<sup>(٥)</sup> وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الرَّأْيَ لَيْسَ لَهُ. وَهَذَا الرَّأْيُ يُوَافِقُ مَا وردَ فِي (الْكِتَابِ) لِسَيِّبِيهِ، نَقْلًا عَنِ الْخَلِيلِ. جَاءَ فِيهِ: "وَرَعَمَ الْخَلِيلُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ حَبْدًا بِمَنْزِلَةِ حَبِّ الشَّيْءِ، وَلَكِنْ ذَا وَحَبَّ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، نَحْوَ لَوْلَا، وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ"<sup>(٦)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّ أَصْلَهَا "أَحْبِبْ بِهِذَا"<sup>(٧)</sup>. وَهُوَ رَأْيٌ غَرِيبٌ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ أَرَادَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّ تَكُونَ حَبَّ الْمَقْصُولَةَ مِنْ ذَا الْمَجْرُورَةِ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ<sup>(٨)</sup> هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى صِيغَةِ التَّعَجُّبِ: أَحْبِبْ بِهِذَا، لَا أَنَّ تَكُونَ حَبْدًا بِمَعْنَى أَحْبِبْ بِهِذَا<sup>(٩)</sup>.

(١) الخليل بن أحمد: العين ٣٥١/٨ إما لا.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) وينظر: أبو بكر الأنباري: "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (١٩٨٧م)، ٢٥٩/١، والسيوطي: جمع الهوامع ١٠٦/٢.

(٤) الخليل بن أحمد: العين، ٣٢٢/٣ حب.

(٥) الخليل بن أحمد: العين ٢٠٣/٣. وقال محققا العين: "أبو أحمد هذا بعض الذين تردد ذكرهم في (العين)، ممن لم نعرف عنهم شيئا" هامش رقم ٢، ٢٠١/٣.

(٦) سيبويه: الكتاب ١٨٠/٢. وينظر: السيوطي: جمع الهوامع ٤٥/٥.

(٧) الخليل بن أحمد: العين، ٢٠٣/٣ حيد.

(٨) كقول الأخطل: فقلت اقلوها عنكم بمزاجها وحُبَّ بما مقتولة حين تقتل

(٩) ينظر: الرضي: شرح الكافية ٣١٩/٢.

١٣. ومن هذه المسائل أيضاً أن صاحب كتاب (العين) أوردَ في أصل كائِن رأيين. الأول أن الكاف زائدة، والنون بمنزلة التتوين، وأن أصل بنائها: أي. والثاني أن النون أصل، والكاف زائدة لازمة.

وظاهرُ عبارته يدلُّ على أنه ليس صاحب هذين الرأيين، فهو يسوقها مُصدِّرةً بصيغة: يُقال، وكأنه نحويٌّ ليس بذي باعٍ طويلة في ميدان العربية، وعلومها، همّة ترديد آراء الآخرين، ونقلها. وهذه عبارته: "وكائِن في معنى كم، يُقال: الكاف فيها زائدة، والنون بمنزلة التتوين، وأصل بنائها: أي. ويُقال: بل النون مع أي أصل، والكاف زائدة لازمة، كما لزمت كاف كم، ونحوها"<sup>(١)</sup>.

وما في (الكتاب)، نقلاً عن الخليل، يُوافق الرأي الأول. جاء فيه: "وسألت الخليل عن كان، فرعم أنها إن لحقتها الكاف للتشبيه، .. وهي نحو كأي رجلاً، ونحو: له كذا وكذا درهمًا"<sup>(٢)</sup>.

١٤. ومن ذلك أن سيبويه نقلَ عن الخليل أن هلمَّ مركبة من حرف التنبيه ها، ولم. قال سيبويه: "وأما هلم فرعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنها لم أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت ها على ذا"<sup>(٣)</sup>. وقال سيبويه في موضع آخر: "ورعم أنها لم ألحقها هاء للتنبيه"<sup>(٤)</sup>.

ومن المؤمل أن يُثبت صاحب كتاب (العين) رأيه هذا فيه، غير أنه لم يُشير إلى شيء من ذلك، وظاهر كلامه أنها بسيطة، غير مركبة. وهذا نصه: "وهلم كلمة دعوة إلى شيء. التنئية، والجمع، والوحدان، والتأنيث، والتذكير فيه سواء، إلا في لغة بني سعد، فإنهم يحملونه على تصريف الفعل، فيقولون: هلمًا، وهلموا، ونحو ذلك"<sup>(٥)</sup>.

والغريب في الأمر أن ينسب أبو جعفر النحاس إلى الخليل أن أصلها: هل أم، زاعماً أن ذلك في كتاب (العين). قال: "قال أبو جعفر: وقد ذكرنا معناها، إلا أن في كتاب (العين) للخليل، رحمه الله، أن أصلها: هل أوم"<sup>(٦)</sup>.

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٤٤١/٨ أي. وينظر في هذين الرأيين: السيوطي: همع الهوامع ٤/٣٨٨.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٥١/٣. وينظر: ٣٣٢/٣.

(٣) سيبويه: الكتاب: ٣٣٢/٣.

(٤) سيبويه: الكتاب ٥٢٩/٣.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ٥٦/٤ هلم.

(٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٠٥/٢-١٠٦.

ومما نسبته أبو جعفر إلى الخليل يتفق مع الفراء<sup>(١)</sup>، أو مع الكوفيين<sup>(٢)</sup> الذين ذهبوا إلى أن هلم مركبة من هل وأم.

١٥. ولعل مسألة وفور بعض أحرف الجر موقع بعضها الآخر واحدة مما يظهر التباين بين آراء أصحاب كتاب (العين)، وآراء البصريين، ومنهم الخليل بن أحمد.

فصاحب كتاب (العين) أجاز أن ينوب بعض أحرف الجر عن بعض، وألح على ذلك في أكثر من موضع. فقد أجاز أن تكون "في" بمعنى الباء، قال معلقاً على قول الشاعر:

مَنَعَتْ من أبرةمَ الحطيماً      وكُنْتَ فيما ساءَ زعيماً

"ومعنى فيما: بما"<sup>(٣)</sup>، وأن تكون بمعنى "على"، قال معلقاً على قول الشاعر:

والأكلُ في الفأثورِ<sup>(٤)</sup> بِالظَّهَائِرِ

"وقوله: في الفأثورِ، أي على الفأثورِ، كما قال تعالى: {وَأَصْلَبْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ}<sup>(٥)</sup>، أي: على جُدُوعِ النَّخْلِ"<sup>(٦)</sup>. كما أجاز وفور "إلى" موقع "مع"، كقولهم: أحمدُ إليك اللهُ، أي: معك"<sup>(٧)</sup>.

ومما ذهب إليه صاحب كتاب (العين) يتفق مع مذهب الكوفيين الذين يجيزون مبدأ النباية، ويُعارض مذهب البصريين الذين لا يجيزون ذلك، ولا يأخذون به<sup>(٨)</sup>. ولو أن الخليل من النحويين القائلين بمبدأ النباية لما أغفل ذلك نقلة المذهب.

(١) الفراء: معاني القرآن ٢٠٣/١. وينظر: ابن جني: الخصائص، ٣/٣٥-٣٦، وابن قتيبة: "تأويل مشكل القرآن"، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، الباطي الحلبي، القاهرة، (١٩٥٤م)، ص ٤٢١، وابن عقيل: "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج ١، (١٩٨٠م)، و ج ٢، (١٩٨٢م)، ٢/٦٤٥، والبغدادي: خزنة الأدب ٣/٣٩.

(٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص ٣٤١، والرضي: شرح الكافية ٢/٧٣، والإسفرائيلي: فاتحة الإعراب ص ٢٥٠.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٤/٤٩ بره.

(٤) الفأثور: هو الطست خان عند العامة، والحوان من رخام عند أهل الشام. ابن منظور: لسان العرب ٥/٤٤٥ ففر.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٢٤.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٢٢١ ففر.

(٧) السابق، ٣/١٨٩ حمد.

(٨) ينظر: البطلبوسي: "الافتضاب في شرح أدب الكتاب"، دار الحليل، بيروت، (١٩٧٣م)، ص ٢٣٩، والأزهري: "شرح التصريح على التوضيح"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ت)، ٢/٦٥، والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ت)، ٢/٢١٠، والبغدادي: "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دفاق، ط ١، دمشق، (١٣٩٣هـ)، ٤/٢٩.

١٦. ومن هذه المسائل أن صاحب كتاب (العين) ذهب إلى أن أصل مَيَّتْ مَوَيْتٌ، مثل: سَيِّدٌ وَسَوَيْدٌ، فأدغمت الواو في الياء، وتقلت الياء، ثم ذكر رأياً آخر<sup>(١)</sup> ظاهره أنه ليس له<sup>(٢)</sup>، وهو أن أصله مَيَّوتٌ. وهذا كلامه: كَلَامُهُ: "مَيَّتٌ فِي الْأَصْلِ مَوَيْتٌ، مِثْلُ سَيِّدٍ وَسَوَيْدٍ، فَأَدْغَمْتَ الْوَاوُ فِي الْيَاءِ، وَتَقَلَّتِ الْيَاءُ، وَقِيلَ: مَيَّوتٌ وَسَوَيْدٌ"<sup>(٣)</sup>.

وَالْغَرِيبُ فِي الْأَمْرِ أَنْ يُوَفَّقَ مَا فِي (الْكِتَابِ) لِسَبِيئِيهِ نَقْلًا عَنِ الْخَلِيلِ الرَّأْيِ الثَّانِي، وَيُعَارِضُ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ، رَأْيَ الْخَلِيلِ الْحَقِّ. قَالَ سَبِيئِيهِ: "وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي فِعْلٍ: سَيِّدٌ وَصَيِّبٌ، وَإِنَّمَا أُصْلُهُمَا سَوَيْدٌ، وَصَيَّوبٌ. وَكَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ: سَيِّدٌ<sup>(٤)</sup> فِعْلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَخْتَصُونَ الْمُعْتَلَّ بِالْبِنَاءِ، لَا يَخْتَصُونَ يَخْتَصُونَ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ"<sup>(٥)</sup>. وَالرَّأْيُ الثَّانِي هُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ بِاتِّفَاقٍ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ، وَالرَّأْيُ الْأَوَّلُ هُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ<sup>(٧)</sup>.

١٧. ومن ذلك، أيضاً، أن عدداً من المصطلحات النحوية، التي استخدمها صاحب كتاب (العين)، تفارق ما ورد في (الكتاب) لسببويه من مصطلحات على لسان الخليل<sup>(٨)</sup>، وتختلف عما استعمله سائر البصريين، وتوافق مصطلحات الكوفيين، وما نسب إليهم. وقد يكون ما نسب إلى الكوفيين من مصطلحات نحوية، متفقين فيه مع ما جاء في كتاب (العين) هو أصلاً لصاحب كتاب (العين)، ثم صار الكوفيون يعرفون فيه فيما.

(١) في هامش المطبوع من العين رقم ٨٣، ١٤٠/٨: "جاء في الأصول المخطوطة: إن القول الأول ورد في نسختي الحاتمي والزوزني، وأما القول الثاني فقد ورد في نسخة مطهر. وهو من عمل النساخ."

(٢) هو رأي الكوفيين كما سيأتي.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ١٤٠/٨ موت.

(٤) في المطبوع: سَيِّدٌ.

(٥) سبويه: الكتاب ٤/٣٦٥.

(٦) وإن كانوا يختلفون في ما إذا كانت عينه مكسورة (فيعل)، أو مفتوحة (فيعل).

(٧) ينظر: الزجاجي: "اشتقاق أسماء الله"، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م)، ص ١٤٢، ومكي بن أبي طالب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، تحقيق محيي الدين رمضان، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨١م)، ٣٣٩/١، أبو البركات الأنباري: الإصناف مسألة رقم ١١٥، ص ٧٩٦، وأبو حيان البحر المحييط ٨٣/١، والرضي: "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٧٥م)، ١٧٥/٢—١٧٦.

(٨) ناقش جعفر عباينة في كتاب له عن الخليل ما جرى على لسان الخليل في (الكتاب) من مصطلحات نحوية. ينظر: جعفر عباينة: "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي"، ط ١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٨٤م)، ص ١٥٨ — ١٧٨.

فَقَدْ اسْتَحْدَمَ مُصْطَلِحَ الْأَدَاةِ. قَالَ: "لَأَنَّ الزَّجَرَ وَالْأَصْوَاتَ وَالْحِكَايَاتِ تَحْرَكُ أَوْ أُخْرَهَا عَلَى غَيْرِ إِعْرَابٍ لَازِمٍ، وَكَذَلِكَ الْأَدَوَاتُ الَّتِي لَا تَتَمَكَّنُ فِي التَّصْرِيفِ"<sup>(١)</sup>. وَيُقَابِلُ هَذَا الْمُصْطَلِحَ عَلَى لِسَانِ الْخَلِيلِ فِي (الْكِتَابِ)<sup>(٢)</sup> (الْكِتَابِ)<sup>(٣)</sup> مُصْطَلِحَ الْحَرْفِ. وَالْأَدَاةُ مُصْطَلِحُ كُوفِيٍّ، وَالْحَرْفُ مُصْطَلِحُ بَصْرِيٍّ، قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ: "الْكَلَامُ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ؛ اسْمٌ... وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى، مِثْلُ: هَلْ، وَقَدْ، وَبَلْ. وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يُسَمُّونَ حُرُوفَ الْمَعْنَى أَدَوَاتٍ"<sup>(٤)</sup>.

وَاسْتَحْدَمَ صَاحِبُ كِتَابِ (الْعَيْنِ) مُصْطَلِحَ الصِّفَةِ بِمَعْنِيَيْنِ؛ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ، قَالَ: "وَعَلَى صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ"<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَكَانَ يَسْتَحْدِمُ مُصْطَلِحَ حُرُوفِ الْجَرِّ، إِلَى جَانِبِ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ<sup>(٦)</sup>. وَالثَّانِي بِمَعْنَى الظَّرْفِ، قَالَ: "عِنْدَ حَرْفِ الصِّفَةِ، فَيَكُونُ مَوْضِعًا لِغَيْرِهِ، وَلَفْظُهُ نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ فِي التَّقْرِيبِ شِبْهُ اللَّزْقِ، لَا يَكَادُ يَجِيءُ إِلَّا مَنْصُوبًا، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً، مَعْمُولًا فِيهَا"<sup>(٧)</sup>. وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَكَانَ يَسْتَحْدِمُ مُصْطَلِحَ الظَّرْفِ<sup>(٨)</sup>. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ قَوْلُهُ: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ سَمَّى الْأَوْعِيَةَ ظَرْوُفًا"<sup>(٩)</sup>.

وَمُصْطَلِحُ الصِّفَةِ سَوَاءٌ أَكَانَ بِمَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ، أَمْ كَانَ بِمَعْنَى الظَّرْفِ مُصْطَلِحُ كُوفِيٍّ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "وَيُرِيدُ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِحُرُوفِ الصِّفَاتِ حُرُوفَ الْجَرِّ"<sup>(١٠)</sup>. وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: "وَاعْلَمَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُسَمِّيهَا الْبَصْرِيُّونَ ظَرْوُفًا يُسَمِّيهَا الْكِسَائِيُّ صِفَةً، وَالْفَرَّاءُ<sup>(١١)</sup> مَحَالًا"<sup>(١٢)</sup>.

وَاسْتَحْدَمَ مُصْطَلِحَ النَّسْقِ، قَالَ "وَتَمَّ: حَرْفٌ مِنَ حُرُوفِ النَّسْقِ"<sup>(١٣)</sup>. وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَقَدَرِ اسْتَحْدَمَ مُصْطَلِحَ الْعَطْفِ<sup>(١٤)</sup>، وَهُوَ مُصْطَلِحُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالنَّسْقُ مُصْطَلِحُ الْكُوفِيِّينَ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "قَالَ الْعَطْفُ مِنْ عِبَارَاتِ الْبَصْرِيِّينَ، وَالنَّسْقُ مِنْ عِبَارَاتِ الْكُوفِيِّينَ"<sup>(١٥)</sup>.

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٣/٣١٠ حوب. وينظر: ٢/٢١٠-٢١١ حرف، و ٥/٤١٤ كيف، و ٨/١٤٤ توف.

(٢) جعفر عيانية: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ص ١٦١.

(٣) الخوارزمي: "مفاتيح العلوم"، تقدم جودت فخر الدين، ط ١، دار المناهل، بيروت، (١٩٩١م)، ص ٥٣.

(٤) الخليل بن أحمد: العين، ٢/٢٤٦ علو. وينظر: ٣/٢٦٣ حل، و ٣/٢٦٢ حوش.

(٥) جعفر عيانية: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ص ١٦٣.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٢/٤٣ عند. وينظر: ٢/٥٢ بعد، و ٨/١٥٧ ظرف، و ٨/٤٢٩ أمم.

(٧) سيبويه: الكتاب ٣/٢٨٩.

(٨) الموسوي: "زهة الجليس ومنية الأديب الجليس"، طبع مصر، (١٢٩٣هـ)، ٨٠/١.

(٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/٧٤. وينظر: ٨/٧، والسيوطي: همع الهوامع ٤/١٥٣.

(١٠) وسمها الفراء أيضا صفة. ينظر: الفراء: معاني القرآن ١/٣٢٢، ٣٤٥، ٣٦٧، ٣٧٥.

(١١) ابن السراج: الأصول في النحو، ١/٢٠٤. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/١٢٥.

(١٢) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٢١٨ ثم.

(١٣) سيبويه: الكتاب ٣/٥٠١.

(١٤) ابن يعيش: شرح المفصل: ٣/٧٤. وينظر: الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية

وأعدده للطبع ووضع فهرسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (١٩٩٢م)، ٢/١٧٣.

واستَخدمَ مُصطَلَحَ الصَّلَّةِ، وهو كوفيٌّ، قالَ: "ما حَرَفٌ يَكُونُ جَدًّا. .. وَيَكُونُ صِلَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَبِمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ} (١)، أي: بِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ" (٢). وأمَّا الخليلُ فَقدَ اسْتَخْدَمَ مُصطَلَحَ اللُّغُو (٣)، وهو إلى جَانِبِ مُصطَلَحِ مُصطَلَحِ الزِّيَادَةِ من عِبَارَاتِ البَصْرِيِّينَ، قالَ الزَّرْكَشِيُّ: "واعلمَ أنَّ الزِّيَادَةَ واللُّغُو من عِبَارَةِ البَصْرِيِّينَ، والصَّلَّةُ والحَسْوُ من عِبَارَةِ الكوفِيِّينَ" (٤).

واستَخدمَ صَاحِبُ كِتَابِ (العَيْنِ) مُصطَلَحَ الكِنَايَةِ، وهو مصطلحُ كوفيٌّ، قالَ: "وأما (هو) فَكِنَايَةُ التَّذْكِيرِ، و(هي) كِنَايَةُ التَّأْنِيثِ" (٥). وَكَانَ الخليلُ يَسْتَخْدِمُ المُضْمَرَ (٦)، والضمير (٧). قالَ السِّيوطِيُّ: "هَذَا مَبْحَثُ المُضْمَرِ، المُضْمَرِ، والتَّعْبِيرِ بِهِ وبِالضَّمِيرِ لِلبَصْرِيِّينَ، وَالكوفِيَّونَ يَقُولُونَ الكِنَايَةَ وَالمَكْنِيَّ" (٨).

### الخلاصة

وبعدُ، فلا شكَّ في أنَّ المسائلَ التي سَاقَهَا البَحْثُ، وانبَنَى مِنْهَا، أَوْضَحَتْ بَجَلَاءِ وَجْهِ المُفَارَقَةِ بَيْنَ مَا فِي كِتَابِ (العَيْنِ)، وَمَا لِلخَلِيلِ فِي (الكِتَابِ)، أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَأَنَّ مُجْمَلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ جَاءَ وَفَّقَ المَذْهَبِ الكوفيِّ، وبِخِلَافِ المَذْهَبِ البصريِّ، وهو أمرٌ غريبٌ حَقًّا، إذ لَيْسَ من شَكِّ أَنَّ تَمَّ إجماعًا على أَنَّ الخليلَ بصريِّ المَذْهَبِ. ولَعَلَّ في مسائلِ هذا البَحْثِ بَعْضَ دَلَالَةٍ على تَأْكِيدِ شُكُوكِ الشَّاكِّينَ في أَنَّ الخليلَ قَدَ اكْتَمَلَ كِتَابَ (العَيْنِ)، وَحَسَّاهُ، وَحَرَّرَهُ، وَعَلَى ضَرُورَةٍ مُرَاجَعَةٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَالتَّلَبُّثَ عِنْدَهَا، وَهُوَ مَا هَدَفَ إِلَيْهِ هَذَا البَحْثُ، وَسَعَى إلى كَشْفِهِ، وَالإِنْبَاهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لِلخَلِيلِ فِيهِ عَمَلٌ، فَذَلِكَ أَنَّهُ أَوْمَأَ إلى عَمَلِهِ إيماءً، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدُورِ هَذَا البَحْثِ أَنْ يَجْرُوَ على البَوحِ بِأَنَّ كِتَابَ (العَيْنِ) لَيْسَ لَهُ، فَذَلِكَ أَمْرٌ شاقٌّ وَعَسِيرٌ، وَمُجَازَفَةٌ خَطِرَةٌ، لَا يَقْدُمُ عَلَيْهَا بَاحِثٌ إِلَّا وَفِي جَبِينِهِ أَدَلَّةٌ وَافِرَةٌ وَاضِحَةٌ كَافِيَةٌ، وَمُؤَشِّرَاتٌ دَالَّةٌ، وَبَرَاهِينٌ مُنْعِنَةٌ. وَفِي الوَقْتِ نَفْسِهِ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ أَنْ يَجْزِمَ بِأَنَّ كِتَابَ (العَيْنِ) لِلخَلِيلِ، كَمَا فَعَلَ مُحَقِّقَاهُ الفاضلانِ، وَأَحْرُونَ.

(١) سورة فاطر الآية ٢.

(٢) الخليل بن أحمد: العين، ٤٣٤/٨ ما. وينظر: ١٨٣/١ بعض، و ٦٨/٥ قسم، و ٤٤٠/٨ أي.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢٨٦/٢.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٨/٨، والكفوي: الكليات ٤٠٨/٣، والسيوطي: "الأشباه والنظائر"، حققه طه عبد الروؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥ م، ٢٠٤/١.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ١٠٥/٤ هوي.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣٧٨/٢.

(٧) المصدر نفسه ٥٠٧/٣.

(٨) السيوطي: همع الهوامع ١٩٤/١. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٢/١، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٩٥/١.

وقد تكونُ مسائلُ هذا البحث، ومناقشاتهُ بعضًا من هذه الأدلة، وشيئًا من هذه البراهين، وإذا لم تكن كذلك، فلا أرتابُ في صلاحها أن تكونَ إشاراتٍ نافعةً وائمةً في هذه السبيل.

وإذا كانَ ما مرَّ قد كَشَفَ عن مَوَاضِعِ الإفتراقِ بَيْنَ ما هُوَ في كتابِ (العين) وما نُسِبَ إلى الخليلِ في (الكتاب) أو في غيره، فإنَّ هذا لا يعني أنه ليسَ ثَمَّ مسائلٌ في كتابِ (العين) وآفقتُ ما في (الكتاب)، ومثلُ هذا المتفق<sup>(١)</sup> لا يضيرُ البحث، ولا ينفي ما هدَفَ إليه، إذ الأصلُ ألا يتعارضَ رأيُ العالمِ الواحدِ في المسألةِ نفسها.

### ثَبَّتَ المَراجِع

- (١) الأخفش: "معاني القرآن"، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، (١٩٨٢م).
- (٢) الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).
- (٣) الإسفراييني: "فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، (١٩٨١م).
- (٤) إميل بديع يعقوب: "المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية"، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م).
- (٥) أبو البركات الأنباري:  
 أ) "الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، دار الفكر، (بلا تاريخ).  
 ب) "البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٠م).
- (٦) البطلوسي:  
 أ) "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"، تحقيق وتعليق حمزة النشترتي، ط١، دار المريخ، الرياض، (١٩٧٩م).  
 ب) "الافتضاب في شرح أدب الكتاب"، دار الجيل، بيروت، (١٩٧٣م).

(١) من ذلك — مثلا — أنه ورد في (العين) ١٤٢/٨، أن حرف التعريف هو الألف واللام، وهذا يوافق مذهب الخليل. قال سيبويه (الكتاب ٣/٣٢٤): "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يُعرفون بهما حرف واحد كـ "قد"، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى". وينظر: المراد: "المقتضب" تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت) ٨٣/١. ومن ذلك أيضا أن صاحب العين (٣٥٠/٨) ذكر أن "الن" مركبة من "لا" و"أن"، وهذا يوافق نقل سيبويه (الكتاب ٥/٣) عن الخليل. وينظر: ابن جني: الخصائص ١٥١/٣. وقارن أيضا العين ٣٠٠/٧، و٣٣٠، مع ابن منظور: العرب ٢١١/٦. والعين ٣٥٨/٣، مع سيبويه: الكتاب ٥٩/٣. والعين ٤٤٣/٨، مع سيبويه: الكتاب ١٥٤/٢.

- (ج) "الحلل في شرح أبيات الجمل"، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، ط١، دار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٧٩م).
- (٧) البغدادي:  
 (أ) "حاشية على شرح بانث سعاد"، تحقيق نظيف محمد خواجه، فرانتس شتاينر بفيشيدان، (١٩٨٠م).  
 (ب) "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).  
 (ج) "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، دمشق، (١٣٩٣هـ).  
 (٨) أبو بكر الأنباري:  
 (أ) "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار المعارف، القاهرة، (١٩٨٠م).  
 (ب) "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، (١٩٨٧م).  
 (٩) جعفر عباينة: "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي"، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٨٤م).  
 (١٠) أبو جعفر النحاس: "إعراب القرآن"، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٩٧هـ).  
 (١١) ابن جني:  
 (أ) "الخصائص"، حققه محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ).  
 (ب) "سر صناعة الإعراب"، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، مطبعة البابي الحلبي بمصر، (١٩٥٤م).  
 (١٢) ابن الحاجب: "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق وتقديم موسي بناني العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (٤٠٠هـ).  
 (١٣) حاجي خليفة: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٤م).  
 (١٤) حمدي الجبالي: "الخلاص النحوي الكوفي"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، (١٩٩٥م).  
 (١٥) أبو حيان الأندلسي:  
 (أ) "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج ١، ط١، مطبعة النسر الذهبي، وج ٢، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، (١٩٨٧م).  
 (ب) "البحر المحيط"، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (بلا تاريخ).  
 (ج) "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م).

- ١٦) الخليل بن أحمد: "كتاب العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، دار ومكتبة الهلال، بغداد، (١٩٨٦م).
- ١٧) الخوارزمي: "مفاتيح العلوم"، تقديم جودت فخر الدين، ط١، دار المناهل، بيروت، (١٩٩١م).
- ١٨) روية: "الديوان"، جمع وليم بن الورد، ليبسك، (١٩٠٣م).
- ١٩) رضي الدين الأسترابادي:  
 أ) "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٧٥م).  
 ب) "شرح الكافية"، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ).
- ٢٠) الزبيدي: "انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٧م).
- ٢١) الزجاجي:  
 أ) "اشتقاق أسماء الله"، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م).  
 ب) "مجالس العلماء"، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، (١٩٨٣م).  
 ج) "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، دار الحديث، القاهرة، (١٩٩٤م).
- ٢٢) ابن السراج: "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، (١٩٨٥م).
- ٢٣) السلسيلي: "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، دراسة وتحقيق الشريف عبد الله البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (١٩٨٦م).
- ٢٤) سبويه: "الكتاب"، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٧٧م).
- ٢٥) السيوطي:  
 أ) "الأشباه والنظائر"، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (١٩٧٥م).  
 ب) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (١٩٧٩م).  
 ج) "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٩٨٧م).
- د) "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٩٢م).
- ٢٦) الصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).

- (٢٧) أبو الطيب اللغوي: "مراتب النحويين"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (بلا تاريخ).
- (٢٨) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، (١٤٠٠ هـ).
- (٢٩) ابن عقيل: "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج ١، (١٩٨٠م)، و ج ٢، (١٩٨٢م).
- (٣٠) العكبري:  
 أ) "إملاء ما من به الرحمن"، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط٢، البابي الحلبي، القاهرة، (١٣٨٩ هـ).  
 ب) "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق ودراسة عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٦م).
- (٣١) ابن فارس:  
 أ) "الصاحبي"، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).  
 ب) "مقاييس اللغة"، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط٢، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٦٩م).
- (٣٢) الفارقي: "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب"، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، ط٣، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٠م).
- (٣٣) الفراء: "معاني القرآن"، ط٢، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٠م).
- (٣٤) ابن قتيبة: "تأويل مشكل القرآن"، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٥٤م).
- (٣٥) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، ط٣، دار الكتاب العربي، مصر، (١٩٦٧م).
- (٣٦) الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (١٩٩٢م).
- (٣٧) الكنغراوي: "الموفي في النحو الكوفي"، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (١٣٧١ هـ).
- (٣٨) المالقي: "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، (١٩٨٥م).
- (٣٩) المبرد: "المقتضب"، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).
- (٤٠) المجاشعي: "شرح عيون الإعراب"، تحقيق حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، (١٩٨٥م).
- (٤١) امرؤ القيس: "الديوان"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (١٩٥٨م).

- ٤٢) المرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (بلا تاريخ).
- ٤٣) مكي بن أبي طالب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨١ م).
- ٤٤) الموسوي: "تزهة الجليس ومنية الأديب الجليس"، طبع مصر، (١٢٩٣ هـ).
- ٤٥) ابن هشام:
- أ) "شرح للمحة البدرية في علم اللغة العربية"، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، (١٩٧٧ م).
- ب) "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٣، دار الفكر، بيروت، (١٩٧٢ م).
- ٤٥) ابن يعيش: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المنتبي، القاهرة، (بلا تاريخ).